

Distr.: General  
6 May 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون  
البند ١٣٠ من جدول الأعمال  
تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات  
الرقابة الداخلية

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية

#### مذكرة من الأمين العام\*

- ١ - عملاً بقراري الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤٤/٥٤، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير المرفق، الذي أرسله إليه وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، عن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية، إلى الجمعية العامة للنظر فيه.
- ٢ - ويحيط الأمين العام علماً بالاستنتاجات ويوافق بصورة عامة على التوصيات الواردة في التقرير، التي من شأنها أن تسهم في تحسين إدارة اللجان الإقليمية.

\* لم يتسنّ تقديم هذا التقرير قبل الموعد النهائي المحدد نظراً للوقت الذي تطلبه تقييم مختلف التعليقات الواردة على استنتاجات التقرير وتوصياته وإدماج هذه التعليقات فيه.



## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية

موجز

أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٣، مراجعة لحسابات خمس لجان إقليمية هي - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وقد أجرى المكتب أيضا مراجعة لحسابات مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وقد قيست عمليات مراجعة الحسابات كفاءة وفعالية إدارة البرامج والتنظيم الإداري. ويقوم هذا التقرير على أساس استنتاجات وتوصيات عمليات مراجعة الحسابات هذه ويسلط الضوء على المجالات التي تستلزم اهتماما خاصا من الهيئات الإدارية والتشريعية.

وإجمالا، وجد المكتب أن اللجان الإقليمية قد وضعت ضوابط مالية وإدارية ملائمة. وخلال السنوات القليلة الماضية، نفذت اللجان الإقليمية إصلاحات وأجرت عمليات إعادة تشكيل، مما أدى إلى البدء في برامج فنية أكثر أهمية ومناسبة. وتراوح معدل تنفيذ هذه البرامج خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما بين ٨٧ و ٩٤ في المائة.

ويوصي المكتب بأنه من أجل دعم مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للروابط فيما بين عمل اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي لمكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، بإرشاد الأمناء التنفيذيين، أن يجعل تقريره السنوي أكثر اقتضابا وأن يعيد تنظيمه بأن ينقل الفرع الرابع من التقرير (الذي يلخص مناقشات الأمناء التنفيذيين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك) إلى بدايته. ويوصي المكتب كذلك بنقل المناقشات المتعلقة باللجان الإقليمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الجزء العام إلى جزء خاص، مع تكريس يوم لإدماج الأبعاد الإقليمية في القضايا واسعة النطاق التي يُنظر فيها في محفل حكومي دولي عالمي.

ويرى المكتب أنه يلزم إجراء استعراض دائم للترابط العام والفعالية العامة للهيئات الحكومية الدولية من أجل التأكد من التقيد بالقواعد والإجراءات، وأداء المهام، وتقديم التقارير في حينه ومتابعة التوصيات. وينبغي أيضا تنسيق الجداول الزمنية لدورات اللجان الإقليمية السنوية أو التي تعقد كل سنتين أيضا مع تقديم بيانات الخطة البرنامجية لفترة

السنتين (وهي من مكونات الإطار الاستراتيجي) والميزانيات البرنامجية المقترحة إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في المقر.

وقد وجد المكتب حالات عدم اتساق ومواطن ضعف في تخطيط واختيار ونطاق ومنهجية ونتائج وتوقيت وتكاليف عمليات التقييم الذاتي التي تضطلع بها معظم اللجان الإقليمية. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك أي رصد منهجي للتوصيات الناشئة عن هذه العمليات لتحديد ما إذا كان قد تم تحقيق تحسينات معينة في العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، وجد أن إدارة المستشارين الإقليميين في اللجان الإقليمية غير فعالة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مشاكل في تنسيق وإدماج أنشطتها مع برامج عمل الشعب الفنية.

ويوصي المكتب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا باستعراض مدى الحاجة إلى شعبة إحصاءات منفصلة، تزود بأدنى عدد فعال من الإحصائيين لتعزيز استراتيجيتها ونواتجها الإحصائية وتحسين ضمان توفر المعايير المنهجية في منطقة كل منهما.

ويوصي المكتب كذلك اللجان الإقليمية بوضع آليات لما يلي: '١' تقييم كمية المنشورات؛ '٢' وتصنيف منشور كمنشور "رائد" وتنسيق إصدار المنشورات الرائدة؛ '٣' وإجراء عمليات استعراض الأقران؛ '٤' وتقييم تكوين جماهير القراء. ويلزم أيضا توحيد السياسات بشأن الحصول على المنشورات وتنزيلها من مواقع شبكة الإنترنت.

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

أولا -	المقدمة	٣-١	٥
ثانيا -	مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القضايا المتعلقة باللجان الإقليمية .	٧-٤	٥
ثالثا -	تنظيم هياكل إدارة اللجان الإقليمية	٢٣-٨	٧
رابعا -	تقييم برنامج العمل	٣١-٢٤	١١
خامسا -	تعبئة الموارد	٣٨-٣٢	١٣
سادسا -	استراتيجية الخدمات الاستشارية الإقليمية	٥٠-٣٩	١٦
سابعا -	إدارة البرنامج الفرعي للإحصاءات	٥٦-٥١	١٩
ثامنا -	رصد المنشورات	٦٥-٥٧	٢١
تاسعا -	التوصيات	٨٤-٦٦	٢٤

## أولا - المقدمة

١ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، ظلت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تجري إصلاحات تهدف إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما في منطقة كل منها. وفي هذا السياق، أوضح المرفق الثالث بقرار المجلس ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ الأدوار المزدوجة للجان الإقليمية بوصفها مواقع أمامية إقليمية للأمم المتحدة وتشكل أجزاء لا تتجزأ من المجالات المؤسسية لكل منها. ومن شأن تعزيز ترابط السياسات والتعاون فيما بين اللجان الإقليمية أن يساعدها أيضا على زيادة فعالية الاستجابة لما يُطلب منها من خدمات ذات صبغة إقليمية محددة.

٢ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمليات مراجعة حسابات من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٣ للجان الإقليمية الخمس - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. كما أجرى المكتب مراجعة لحسابات مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وقد قُيِّمت عمليات مراجعة الحسابات كفاءة وفعالية إدارة البرامج والتنظيم الإداري. ويقوم هذا التقرير على أساس الاستنتاجات والتوصيات الناجمة عن عمليات مراجعة الحسابات هذه ويسلط الضوء على مجالات ذات أهمية مشتركة تتطلب اهتماما خاصا من الهيئات الإدارية والتشريعية للجان الإقليمية.

٣ - وقد طُلب إلى الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية التعليق على التقارير المنفردة لمراجعة الحسابات وعلى مشروع لهذا التقرير (الذي يشمل عددا من التوصيات الجديدة). وتبين في هذا التقرير تعليقات الإدارة والإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات المكتب وهي ترد بالحروف المائلة.

## ثانيا - مداوولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القضايا المتعلقة باللجان الإقليمية

٤ - يجري تناول عمل اللجان الإقليمية حاليا أثناء الجزء العام من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويسرّ التقرير السنوي عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، الذي يعده مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، هذه

المناقشات واعتماد أي قرارات مقترحة للتغيير والتطوير الاستراتيجي بشأن القضايا المشتركة. وتُعرض القرارات النابعة عن دورات اللجان الإقليمية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إضافات منفصلة للتقرير.

٥ - والتقرير السنوي هو أهم أداة لعرض قضايا السياسات العامة للجان الإقليمية وأنشطتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي مناقشات المجلس للروابط فيما بين عمل اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وبناء على ذلك، ينبغي لمكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، بتوجيه الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية، أن يجعل التقرير أكثر اقتضاباً ويعيد تنظيمه بنقل الفرع الرابع، الذي يلخص المناقشات فيما بين الأمناء التنفيذيين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى بدايته. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل مقدمة التقرير، مقترحات تتعلق بترابط السياسات العامة والتعاون فيما بين اللجان الإقليمية أنفسها وفيما بين اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وذلك من أجل نظر المجلس فيها وموافقته عليها (التوصية ١).

٦ - ويعقد الجزء العام المشار إليه في الفقرة ٤ قرب نهاية دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتناول قضايا التعاون الإقليمي المعتادة. ويحضر مشتركون رفيعو المستوى من الدول الأعضاء الجزء رفيع المستوى، الذي يُعقد أثناء الأيام القليلة الأولى من الدورة، ويتناول قضايا عالمية توفر للجان الإقليمية أبعاداً إقليمية بشأنها. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي نقل المناقشات المتعلقة باللجان الإقليمية في المجلس من الجزء العام إلى جزء خاص، مع تكريس يوم لإدماج الأبعاد الإقليمية في القضايا واسعة النطاق التي يُنظر فيها في محفل حكومي دولي عالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل مشاركة اللجان الإقليمية في الجزأين الخاص ورفيع المستوى الأمناء التنفيذيين وممثلي الآليات الحكومية الدولية الإقليمية، مثل رؤساء اللجان الإقليمية أو غيرهم من الممثلين المعيّنين. ومن شأن مشاركة اللجان الإقليمية في الاجتماعات التحضيرية لهذين الجزأين أن يعزز حوارها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (التوصية ٢).

٧ - أشار مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، باسم اللجان الإقليمية، على مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بأن يُعقد الجزء الخاص عقب الجزء رفيع المستوى وقبل الجزأين المتعلقين بالتنسيق والأنشطة التنفيذية. وسيمكّن هذا الأمناء التنفيذيين من المشاركة في الجزء رفيع المستوى، وموائده المستديرة والجزء الخاص في زيارة واحدة لنيويورك. وكبدل لذلك، يمكن جدولة الجزء الخاص في تشرين الأول/أكتوبر خلال دورة المجلس الاقتصادي

والاجتماعي المستأنفة. وبالمثل سيتيح هذا البديل للأمناء التنفيذيين المشاركة، في زيارة واحدة لنيويورك، في مداوالات الجمعية العامة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

### ثالثا - تنظيم هياكل إدارة اللجان الإقليمية

٨ - خلص استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجهار الحكومي الدولي للجان الإقليمية إلى أنه يلزم، بصورة عامة، تحسين الترابط العام والفعالية العامة لهذه الهيئات عن طريق توحيد القواعد والإجراءات المتعلقة بإنشاء هذه الهيئات (بما في ذلك الهيئات الفرعية) وسلامة أدائها لعملها، والاستعراض المنتظم للقواعد المتعلقة بالعضوية وحضور الاجتماعات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد ولايات أوضح لكل هيئة من أجل القضاء على أي تداخل، وينبغي تحليل أسباب عدم اجتماع هذه الهيئات بصورة منتظمة كي تعيد النظر في ولاياتها. وهناك حاجة أيضا لمعالجة أي حالة عدم توافق بين خدمة هذه الهيئات الحكومية الدولية وبرنامج عمل الشعب وتنسيق تقديم التقارير ومتابعة أي توصيات تتخذها هذه الهيئات (التوصية ٣). ذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أنه سيكون من المفيد إجراء استعراض متكامل لأثر الهيئات الحكومية الدولية في مختلف الأقاليم على تيسير تبادل أفضل الممارسات فيما بين جميع اللجان الإقليمية. بيد أنه ينبغي أن يسبق ذلك إجراء كل لجنة إقليمية استعراضات مستقلة للهيئات الحكومية الدولية. وستيسر نهج التقييم الموحدة أو المتماثلة إجراء هذه العملية. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ذلك وذكرت أنه نتيجة لجهود الإصلاح التي بذلتها على مدى السنوات القليلة الماضية، فهي تمثل بالفعل لهذه التوصية.

#### الجدول الزمني للاجتماعات

٩ - يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضرورة تنسيق الجداول الزمنية لدورات اللجان الإقليمية السنوية/التي تعقد كل سنتين مع تقديم بيانات الخطة البرنامجية لفترة السنتين (وهي من مكونات الإطار الاستراتيجي) أو الميزانيات البرنامجية المقترحة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بالمقر (التوصية ٤).

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٠ - لم تقم الشعب الفنية والمكاتب دون الإقليمية دائما بمتابعة ومعالجة المسائل البرنامجية التي أثارها الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا متابعة ومعالجة كافية. وبالرغم من أنه التمس تحقيق التداؤوب داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدى وضع

برامج العمل، لم يكن هذا التداؤوب واضحا في الطريقة التي كانت تخدم بها أمانة اللجنة اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية: لم تدعُ الشعب الفنية المكاتب دون الإقليمية للمشاركة في تخطيط اجتماعات الهيئات الفرعية التي تخدمها والعكس صحيح. وقد أوصى المكتب أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برصد الترابط العام للأجهزة الحكومية الدولية وفعالية كل هيئة.

١١ - ذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن مكتب تنسيق السياسات والبرامج الذي أنشأته حديثا قد نجح في تنفيذ هذه التوصية وتمت متابعة جميع المسائل التي أثارها الهيئات الحكومية الدولية أو يجري حلها. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضا شاملا لأداء الهيئات الفرعية بغية زيادة فعاليتها وتداؤبها.

### اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٢ - كان من اللازم أن تحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا ما إذا كان من الممكن تبسيط هيكل إدارتها كي تتفادى تداخل الاجتماعات وازدواج الجهد. وعلى سبيل المثال، لم يقدم فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل، الذي أنشئ خصيصا لاستعراض إعادة توزيع الموارد فيما بين البرامج الفرعية التابعة للجنة، أي اقتراحات في هذا المجال، إلا أنه قدم عددا من المقترحات المفيدة بشأن مجالات أخرى من البرنامج. وبناء على ذلك، يلزم إجراء تغييرات في ولاية فريق الخبراء كي تعكس بصورة صحيحة مشاركته في المسائل التنظيمية ومسائل إدارة البرامج. ويصدق هذا بالمثل على الفريق التوجيهي، الذي أنشئ لتعزيز ترابط السياسات والتداؤوب داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولكنه عانى من صعوبة في تمييز نفسه عن فريق الخبراء. وعلاوة على ذلك، لم تكن هناك أي مبادئ توجيهية لإنشاء كيانات مخصصة عن الغرض فيما يتعلق بالهيئات الحكومية الدولية وأدائها لعملها.

١٣ - وأوصى المكتب أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأن تقترح على اللجنة: '١' إعادة بحث ولاية فريق الخبراء كي تعكس بصورة ملائمة مشاركته في المسائل التنظيمية ومسائل إدارة البرامج؛ '٢' وتحديد الفريق التوجيهي دوره ووضع داخل إطار إدارة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ و '٣' وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية تتعلق بعمل كيانات فرعية أو كيانات مخصصة الغرض تتصل بالهيئات الحكومية الدولية. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على توصيات المكتب وذكرت أنها فوضت في الدورة التي عقدتها مؤخرا بوضع تقرير شامل عن حالة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيغطي التقرير ولاية فريق الخبراء وعلاقته بهيئات أخرى، بما في ذلك الفريق التوجيهي. وبناء على ذلك ستم عملية تنفيذ



الاقتراحين '١' و '٢' أعلاه في إطار هذا التقرير. وفيما يتعلق بالاقتراح '٣'، فقد اعتمدت المبادئ التوجيهية المشار إليها في عام ٢٠٠٣.

### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ - لم تعقد الهيئات الحكومية الدولية اجتماعات منتظمة أو لم تستخدمها أمانة اللجنة الاستخدام الأمثل. ولم تجتمع منذ عام ١٩٩٧ اللجنة الجامعة، التي أنشئت منذ عام ١٩٥٢، والتي كان ينبغي أن تنعقد كل سنة وتيرة. ولم تجتمع منذ عام ١٩٩٤ لجنة الخبراء الحكوميين رفيعي المستوى، التي أنشئت منذ عام ١٩٧١، والتي كان ينبغي أن تنعقد في السنوات الشفعية. ويبدو أن لجنة التعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى، التي أنشئت في عام ١٩٥٢، لا تمارس مهامها على الإطلاق، ولم تستطع أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أن تقدم معلومات للمكتب عن آخر مرة اجتمعت فيها هذه الهيئة. وفي النهاية، كان آخر اجتماع عقده الفريق العامل مخصص الغرض في عام ٢٠٠٠. ووجد المكتب أيضا أن اللجنة ما زالت تدرج في الميزانية نفقات هذه اللجان على أساس غير محدد، مما يجعل من الصعب رصد توزيع هذه الموارد. وقد أوصى المكتب بأن تبادر أمانة اللجنة الاقتصادية بإجراء استعراض لهيكلها الحكومي الدولي وإعادة تقييمه من أجل تنشيط هذه الكيانات التي يمكن أن تصبح مفيدة وتقدم لها الموارد المناسبة. وينبغي أن تقدم إلى الدول الأعضاء توصيات لإعادة تنشيط ودعم الكيانات التي يمكن أن تصبح مفيدة، وتغيير محور تركيز كيانات أخرى ظلت خاملة، وذلك كي تعتمد الدول الأعضاء هذه التوصيات.

١٥ - ذكرت اللجنة الاقتصادية أنه من المقرر أن تجتمع اللجنة الجامعة والفريق العامل مخصص الغرض في نيويورك في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لكفالة مشاركة الدول الأعضاء على أوسع نطاق ممكن عن طريق بعثاتها لدى الأمم المتحدة في هذه الاجتماعات.

١٦ - وعلى الرغم من أن بلدان منطقة البحر الكاريبي انضمت إلى اللجنة الاقتصادية في عام ١٩٨٤، لا يزال من الملاحظ عدم مشاركة الدول الجزرية الصغيرة وبلدان منطقة البحر الكاريبي في اجتماعات اللجنة والفريق العامل مخصص الغرض. ومن الواضح أن هذا يعزى إلى الافتقار إلى الموارد المالية أو البشرية لدى هذه البلدان. وأوصى المكتب اللجنة الاقتصادية بأن تنظر في إمكانية استخدام بدائل إلكترونية للاستعاضة عن الحضور الفعلي، مثل نظم الائتمار الصوتي و/أو المرئي.

١٧ - قبلت اللجنة توصية المكتب وذكرت أنها ستستكشف الإمكانيات المختلفة لزيادة مشاركة الدول الجزرية الصغيرة وبلدان منطقة البحر الكاريبي في الاجتماعات الحكومية الدولية المقررة في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٤.

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٨ - لم تشمل مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠١ أي مسائل تتعلق بالإدارة حيث أن اللجنة كانت تمر بعملية إعادة تشكيل هيكلها الداخلي في ذلك الحين.

## الجدول الزمني لاجتماعات لجنتين إقليميتين (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)

١٩ - من بين اللجان الإقليمية الخمس، تجتمع ثلاث لجان سنويا وتجتمع لجنتان كل سنتين لمناقشة برامج عملها لفترة السنتين القادمة. والموعد المقرر لتقديم هذه البرامج لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في المقر لا يتجاوز ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة شفعية. وفي حالة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بنقل اجتماعها إلى الربع الثالث من السنة التقويمية كي يتسنى إدراج أحدث ما تطلبه الدول الأعضاء في برنامج عملها.

٢٠ - وقبلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه التوصية وأعدت تحديد موعد عقد دورتها القادمة ليصبح من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وستقدم في هذه الدورة المواعيد المنقحة للاجتماعات اللاحقة.

٢١ - ووجد المكتب أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا قد ناقشت برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع الدول الأعضاء فيها في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ولكن بعد تقديم البرنامج بوقت طويل إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويرجع هذا إلى أن الدورات التي تعقدها اللجنة كل سنتين تعقد في السنوات الوترية، التي لا تتزامن مع مواعيد الاجتماعات المقررة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في السنوات الشفعية. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن تنظر في إعادة تحديد مواعيد اجتماعاتها لتصبح في الربع الثاني (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه) من كل سنة شفعية وذلك لكفالة أن تسبق مناقشة برنامج العمل مع الدول الأعضاء فيها تاريخ تشرين الثاني/نوفمبر المحدد لتقديم البرنامج إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

٢٢ - وذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أنها تشاورت لدى إعدادها ميزانياتها البرنامجية مع الدول الأعضاء فيها بوسائل أخرى، مثل إرسال مقترحات الميزانية إلى مراكز تنسيق الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة باللجنة وعقد اجتماعات للجنة

السفراء الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، تستعرض الهيئات الحكومية الدولية في اللجنة عادة مختلف أجزاء مقترحات الميزانية خلال دوراتها، التي تعقد في سنوات شفعية وفقا لولاياتها. وعلاوة على ذلك، للخطط المتوسطة الأجل دورة مختلفة عن دورة الميزانيات البرنامجية وتستعرض في السنوات الوترية. وبناء على ذلك، اقترحت اللجنة تحديد ترتيبات تشاور بديلة للجان الإقليمية التي تعقد دورات كل سنتين.

٢٣ - ونظرا لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وبعد إجراء عمليات مراجعة الحسابات الفردية السابقة للجان الإقليمية، استعيض عن الخطة المتوسطة الأجل بالخطة البرنامجية لفترة السنتين (وهي من مكونات الإطار الاستراتيجي)، المقرر تقديمها في منتصف شباط/فبراير من كل عام شفعي. وبناء على ذلك، يعدل مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصياته السابقة ويوصي الآن بأن تكفل اللجان الإقليمية تنسيق الجداول الزمنية لدوراتها السنوية/دوراتها التي تعقد كل سنتين مع تقديم بيانات الخطة البرنامجية لفترة السنتين (وهي من مكونات الإطار الاستراتيجي) أو الميزانيات البرنامجية المقترحة إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

#### رابعاً - تقييم برنامج العمل

٢٤ - يوجد مكونان في نظام التقييم الداخلي للأمم المتحدة هما: '١' التقييمات الذاتية؛ و'٢' والتقييمات المتعمقة التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتي يمكن أن تطلبها لجنة البرنامج والتنسيق أو هيئات إدارة اللجان الإقليمية. وتحدد عمليات مراجعة الحسابات التي يجريها المكتب للجان الإقليمية أوجه عدم الاتساق ومواطن الضعف في تخطيط عمليات التقييم الذاتي واختيارها ونطاقها ومنهجيتها واستنتاجاتها وتوقيتها وتكاليفها. وعلاوة على ذلك، لم يتم الاضطلاع بأي رصد منتظم للتوصيات النابعة عن هذه العمليات لتحديد ما إذا كان قد تم إجراء تحسينات في عملية محددة. ولم يطلب حتى الآن من المكتب إجراء أي تقييمات متعمقة للجان الإقليمية.

#### اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢٥ - أدى استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعمليات التقييم الذاتي التي أجرتها شُعب اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلال عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ إلى تحديد عدد من المسائل التي يلزم معالجتها. أولاً، لا تستند هذه العمليات إلى منهجية موحدة مقبولة على نطاق اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ثانياً، لم تقم أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتقييم التقييمات الذاتية التي قدمتها الشُعب وتقديم تقرير مركزي عنها إلى أمينها التنفيذي. وبالمثل، لا يوجد

أي دليل على أنه يجري مركزيا رصد تنفيذ التوصيات الواردة في التقييمات الذاتية. وفي النهاية، كان عدد كبير من التوصيات غير عملي، حيث أنه لم يذكر سوى الحاجة إلى موارد إضافية دون وضع خطة عمل.

٢٦ - وقد أوعز التوجيه الخاص بالتقييمات الذاتية الوارد في استراتيجية تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها في اللجنة الاقتصادية لأوروبا السارية منذ تموز/يوليه ٢٠٠١، إلى شعب اللجنة بأن تجري تقييمات ذاتية لمجموعات الأنشطة الرئيسية مرة كل أربع سنوات. وللشعب أن تختار المنهجية والنطاق. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي ألا ينفذ هذا النهج سوى بعد أن يستعرض الأمين التنفيذي المجالات المختارة للتقييم الذاتي ويوافق عليها. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تشمل كل عملية تقييم ذاتي تحليلا للتكاليف كي يمكن استخدام كل من النفقات والنتائج لأغراض المعايير داخل اللجنة.

٢٧ - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنسيق عملية التقييم الذاتي على أساس التوجيه الذي أعده مكتب الأمين التنفيذي وأن تنسق مركزيا العملية من صياغة الأهداف واختيار النتائج التي ستقيم، حتى رصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بذلك. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على هذه التوصيات وذكرت أنها في غضون وضع مجموعة من منهجيات التقييم التي ستناظر مختلف أنواع أنشطة اللجنة وتحسن تنسيق طرق التقييم الذاتي التي تستخدمها مختلف البرامج الفرعية.

### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٨ - لم تجر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أي عمليات تقييم ذاتي، وقد برر بعض المديرين ذلك بإدخال أنشطة تقييم الأثر في إطار إجراءات الميزنة القائمة على تحقيق نتائج. وأوصى المكتب إدارة اللجنة بتنسيق وضع منهجيات وخطط التقييم الذاتي في الشعب وإدماج نتائج التقييم الذاتي في إجراء الميزنة القائمة على تحقيق نتائج. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تلك التوصية وذكرت أنه قد تم إنجاز أول تقارير عن الميزنة القائمة على تحقيق النتائج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وستشمل تقييمات للإنجازات.

### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٩ - قام المدير بتنسيق آخر عملية تقييم ذاتي في شعبة التجارة الدولية والتكامل في اللجنة ولم تكن كافية لتقييم وتعديل أنشطتها الجارية. وبدلا من ذلك، ارتبط التقييم أساسا بالمعلومات التي تم جمعها من قرار المنشور الرئيسي للشعبة، وهو "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي". واستند بالأخص على تحليل ١٦ استبياناً مستكملاً

وعلى تحليل للمعلومات المترلة من موقع اللجنة على الشبكة. ووجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لم يُجر أي تحليل للإنجازات المتوقعة والمصاعب وأفضل الممارسات. ويرى المكتب أنه لا يمكن اعتبار هذه العملية تقييما حاسما وأن تستخدمه الإدارة كمدخل في الأنشطة البرنامجية في المستقبل. وقد أوصى المكتب بتقديم تدريب وتوجيهات إضافية لموظفي شعبة التجارة الدولية والتكامل فيما يتعلق بإجراء عمليات التقييم الذاتي. وقبلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه التوصية وذكرت أنه سيُقدم التدريب اللازم للموظفين.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٣٠ - تتولى شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني المسؤولية عن تنسيق عمليات التقييم الذاتي التي تؤديها جميع شعب اللجنة. ولاحظ المكتب أن عمليات التقييم الذاتي التي تجريها اللجنة غير منسقة ولم يُخطط وضع جدول للعمليات مع الشعب الفنية سواء لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أو لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، يبين تحليل المكتب لعملية التقييم الذاتي السابقة التي استُكملت في عام ٢٠٠١ أن الشعب عرضت فقط إنجازاتها وعدم متابعة توصيات عمليات التقييم الذاتي هذه. وعلاوة على ذلك، ركزت عمليات التقييم الذاتي على كامل البرنامج الفرعي ولم تستهدف عناصر أو قضايا مختارة. ولا تؤخذ عملية التقييم كأداة داخلية مصممة لمساعدة اللجنة على تقييم وتحليل الاستراتيجيات الجديدة وأفضل الممارسات. وأوصى مكتب اللجنة بإعداد جدول زمني للتقييمات الذاتية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، واستخدام هذه العمليات لبدء إجراء تحسينات على عمليات محددة في تنفيذ البرامج.

٣١ - وذكرت اللجنة أن شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني لديها قد بدأت التنسيق مع الشعب الفنية في تحديد مواعيد عمليات التقييم الذاتي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وسترکز عمليات التقييم الذاتي على عناصر مختارة من البرامج الفرعية وستقوم على أساس أولويات إقليمية وعالمية. وستراعي اللجنة نتائج عمليات التقييم الذاتي هذه عند صياغة الخطط البرنامجية المقبلة.

### خامسا - تعبئة الموارد

٣٢ - حدد المكتب عددا من التحسينات الإدارية التي يمكن إجراؤها فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وعلى سبيل المثال، ينبغي وجود جهة تنسيق لأنشطة جمع الأموال داخل كل لجنة إقليمية وذلك من أجل ما يلي: '١' متابعة جميع الاجتماعات والاتصالات والأنشطة؛

٢' وتنسيق وإعداد ومتابعة مؤتمرات إعلان التبرعات، إن وجدت؛ ٣' والاحتفاظ بقاعدة بيانات بجميع المشاريع التي تحتاج إلى جمع أموال؛ ٤' وإعداد تقرير ربع سنوي عن التقدم المحرز في أنشطة جمع الأموال للأمناء التنفيذيين، ويُعمم على جميع رؤساء الشعب؛ ٥' وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جهود جمع الأموال.

### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٣ - بذلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهوداً كبيرة لتعزيز مواردها الخارجة عن الميزانية عن طريق محفل الشركاء الذي تعقده سنوياً، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الأموال الخارجة عن الميزانية من ١٢,٤ مليون دولار تقريباً لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ما يقرب من ٢١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد أحرزت اللجنة أيضاً تقدماً ملحوظاً في تغيير شكل دعم المانحين من أموال مخصصة لمشاريع محددة إلى اتفاقات شراكة تدعم جميع المجالات البرنامجية. وقد أتاح هذا التحول للجنة المزيد من المرونة لاستخدام مواردها.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٣٤ - كانت الموارد الخارجة عن الميزانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أقل كثيراً من موارد اللجان الإقليمية الأخرى. وفي محاولة لجمع الأموال، عقدت اللجنة أول مؤتمر لإعلان التبرعات خلال دورة عام ٢٠٠٣. ولم تشمل وثائق إعلان التبرعات مقترحات فعلية ولم تعقد أي دولة عضو أي مبالغ. ولاحظ المكتب عدم وجود أي ضابط موحد على توجه المشاريع أو إعدادها لجمع التبرعات. وأوصى المكتب بتوجيه جميع المشاريع التي تحتاج إلى جمع تبرعات عن طريق شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني، التي ينبغي أن تقوم بها جهة التنسيق لجميع أنشطة جمع التبرعات التي تضطلع بها اللجنة.

٣٥ - وذكرت اللجنة أن الوثائق التي قدمت للدول الأعضاء فيها في مؤتمر إعلان التبرعات الذي بدأ في عام ٢٠٠٣، لم تشمل مقترحات مشاريع كاملة. بيد أنه تم تقديم عرض باستخدام برنامج Power Point أحاطها علماً بالمشاريع التي تقوم اللجنة بتنفيذها بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت الدول الأعضاء وثيقة تتضمن ملخصات لمشاريع يُلمس الحصول على تمويل لها. ومن المتوقع أن يضيف مؤتمر إعلان التبرعات هذا الطابع المؤسسي على ممارسة جمع الأموال. وتفهم اللجنة أن تطوير الشراكات الاستراتيجية هو مفتاح تعبئة الموارد التي تفيد جميع المجالات البرنامجية وتوافق على أن من المطلوب بذل جهد رئيسي متواصل لتحسين قاعدة مواردها الخارجة عن الميزانية. وتوافق اللجنة كذلك على ضرورة تحديد

جهات التنسيق لجمع التبرعات في كل لجنة إقليمية. ووفقا لهذه التوصية، تشكل شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني في اللجنة جهة التنسيق لجميع الأنشطة التي تبذلها لجمع التبرعات. ويجري استعراض قائمة مقترحات المشاريع لدى اللجنة وذلك لكفالة تحسين توافقها مع أولوياتها.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٦ - يبدو أن اللجنة ركزت بصورة مفرطة على مشاريع صغيرة خارجة عن الميزانية لم يتم تخطيطها وميزنتها بصورة ملائمة. ونتيجة لذلك، تعين تخصيص عدد كبير من أشهر عمل موظفين فنيين من الميزانية العادية لتنفيذ هذه المشاريع. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن تضع قدرة شعبها الفنية على تنفيذ المشاريع الخارجة عن الميزانية على أساس تحليل للاحتياجات المالية والإدارية وغيرها من الاحتياجات اللازمة للاضطلاع بأنشطتها الأساسية المعيارية. ووافقت اللجنة على هذه التوصية. وذكرت اللجنة كذلك أنها وضعت لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نظاما لتتبع استخدام موارد الموظفين الممولين من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت اللجنة قد اعتمدت بالفعل في وقت إجراء مراجعة حسابات منفردة سابقة في منتصف عام ٢٠٠١، سياسة جديدة تركز على مشاريع متعددة التخصصات أوسع نطاقا وتستخدم التخطيط القائم على تحقيق نتائج كوسيلة لخلق أثر أكبر في عملها المتعلق بالتعاون التقني. ونتيجة لذلك، تم تخفيض عدد المشاريع الخارجة عن الميزانية تخفيضا كبيرا.

٣٧ - وبين مقدار التبرعات العينية واسع النطاق والمادي الذي ساهمت به اللجنة في مشاريع خارجة عن الميزانية ضرورة أن تضع معايير لعدد أشهر العمل التي يسهم بها الموظفون الممولون من الميزانية العادية في هذه المشاريع. ويمكن للجنة عندئذ أن تستخدم هذه المعايير كأساس لتخطيط احتياجاتها من موارد الميزانية العادية تخطيطا فعالا. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن تضع هذه المعايير لتحديد مستويات مساهمات اللجنة العينية في الأنشطة الخارجة عن الميزانية.

٣٨ - ووافقت اللجنة على هذه التوصية، وذكرت أنها ستنشط هذه العملية عن طريق النظر في طبيعة كل مشروع، ومدى توافر الخبرة الفنية الداخلية والمساهمات الفنية التي تقدمها شعبها المعنية. وذكرت اللجنة كذلك أنها تأكدت من شمول جميع المشاريع الجديدة على تبيان للمقدار الأمثل من أشهر عمل موظفي الفئة الفنية الممولين من الميزانية العادية والقيمة بدولارات الولايات المتحدة التي ستعزى إلى كل مشروع، مما يعكس مدى توفر الخبرة الفنية الداخلية والخارجية معا.

## سادسا - استراتيجية الخدمات الاستشارية الإقليمية

٣٩ - يمول البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢١) من الميزانية البرنامجية المقترحة مرتبات المستشارين الإقليميين والمدفوعات التي تقدم إلى الاستشاريين والخبراء، ومصاريف السفر، وزمالات التدريب، والمشاريع الميدانية التي تدعم الأنشطة التنفيذية. وإدماج هذه الخدمات مع أنشطة برامج العمل الأساسية ذو أهمية حاسمة من أجل تحقيق التدخل المواضيعي المنسق في منطقة بدلا من الاستجابة المنفردة المشتتة. ولن يتسنى تحقيق هذا التكامل إلا إذا تم تخطيط الخدمات الاستشارية الإقليمية ورصدها وتقييمها وتقديم التقارير عنها بالتشاور مع الشعب الفنية وشعب تخطيط البرامج ورصدها المعنية. ووجد المكتب أن دور المستشارين الإقليميين داخل اللجان الإقليمية غير فعال، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وجود مشاكل في تنسيق وتكامل أنشطتهم مع برامج عمل الشعب الفنية.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٤٠ - لم يكن لدى المستشارين الإقليميين خطط عمل مسبقة؛ بل اعتمدوا على طلبات دورية تقدم من الدول الأعضاء أو الأمين التنفيذي. وتتولى شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني رصدهم إداريا على أساس يومي وتقوم الدول الأعضاء بتقييمهم فنيا على أساس مرة كل سنتين، بمدخلات من رؤساء الشعب. ويقدم المستشارون الإقليميون أيضا تقييمات ذاتية تصبح جزءا من التقرير الموحد الذي يقدم للجنة كل سنتين. ورغم أن الأمين التنفيذي ذكر أنه ينبغي أن يوزع المستشار الإقليمي وقتهم بالتساوي بين الشعب الفنية والدول الأعضاء، لا يجري رصد توزيع وقتهم على هذا النحو ولم يتسن للمستشارين الإقليميين سوى تقديم تقدير تقريبي عن توزيع عبء عملهم. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذا حدث لأن المستشارين الإقليميين يتبعون أكثر من كيان واحد، مما يضعف فعاليتهم العامة.

٤١ - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن تكفل تحقيق التوازن في توظيفها وتوزيعها للمستشارين الإقليميين، وأن يتم ذلك وفقا لأولوياتها واحتياجاتها المعلنة، وإدماج التخطيط الفني للمستشارين الإقليميين ورصدهم وتقييمهم وتقديم التقارير عنهم في الشعب الفنية. وينبغي أن تشكل الخطط أيضا الأساس لتقييمات المستشارين الإقليميين عن طريق نظام تقييم الأداء بالأمم المتحدة.

٤٢ - وذكرت اللجنة أنها ستجري أي تعديلات لازمة لكفالة توازن توظيف المستشارين الإقليميين، بما يتناظر مع أولوياتها وتوفيقه مع احتياجات الدول الأعضاء فيها في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أعد المستشارون الإقليميون خطط العمل السنوية بالتعاون الوثيق مع



الشعب الفنية المعنية، والتي غطت كلا من الجداول اللازمة لتلبية الطلبات من الدول الأعضاء والدعم المطلوب من أجل العمل الفني للجنة. وهدفت اللجنة، عن طريق التخطيط التعاوني والرصد والتقييم، إلى كفالة تقوية الرابطة بين عمل المستشارين الإقليميين والشعب الفنية، مما يزيد من أثر اللجنة على الصعيدين الإقليمي والوطني على السواء. وستستخدم خطط العمل كأساس لتقييم المستشارين الإقليميين، إلى جانب تقييمات من الدول الأعضاء. وسيصاغ التقييم النهائي بالتنسيق الوثيق مع الشعب الفنية. وسيكون الأمين التنفيذي هو الرئيس المسؤول الثاني.

### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٣ - يلزم توضيح أدوار ومهام المستشارين الإقليميين واستكمال اختصاصاتهم. وقد وزع بعض المستشارين الإقليميين على أساس التفرغ في الشعب الفنية لدعم برامج العمل الأساسية، في حين أمضى آخرون معظم وقتهم في ممارسة مهامهم المأذون بها، أي تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء. ولم يكن المستشارون الإقليميون متأكدين من كيفية تعزيز خدماتهم وتحديد منظماتهم (خلاف الإدارات الوزارية لدى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية) التي ستكون مستفيدة مقبولة من خدماتهم.

٤٤ - ويفيد المستشارون الإقليميون أن من اللازم زيادة التفاعل مع الأمين التنفيذي ورؤساء الشعب ورؤساء الأفرقة وذلك من أجل تحديد توقعات الأداء واستراتيجية اللجنة من أجل الخدمات الاستشارية الإقليمية. وأكد المستشارون الإقليميون ضرورة عقد اجتماعات منتظمة فيما بينهم لتبادل أفضل الممارسات.

٤٥ - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إدارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بكفالة تحديث اختصاصات المستشارين الإقليميين وجعلها تتسق مع الاحتياجات الواردة تحت البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢١) من الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤٦ - واستجابة لتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن جميع المستشارين الإقليميين يعملون بالتعاون مع الأمين التنفيذي ومدراء البرامج، ويسدون المشورة بشأن مشاريع خاصة تمول من أموال خارجة عن الميزانية. ونظرا للطبيعة المتأصلة في صلب عملهم، تعين أن يتحلى المستشارون الإقليميون بالمرونة وكثيرا ما يقدمون المشورة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل في آن واحد معاً، وهم مؤهلون بصورة فريدة، بما لديهم من سنوات خبرة في مجال التنمية، لإجراء البحوث وتحليل المسائل وتقديم التوصيات. وذكرت اللجنة كذلك أن المبادئ التوجيهية التنفيذية الجديدة التي يجري إعدادها

حاليا ستتضمن آليات لتنسيق اختصاصات المستشارين الإقليميين مع طلبات الدول الأعضاء للحصول على خدماتهم.

### اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٧ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه قد تم وضع المستشارين الإقليميين في إطار الشعب الفنية وفقا لمجالات خبرة كل منهم وتم إسناد خمسة مستشارين لوحدة التنسيق التابعة للأمين التنفيذي، التي لا تنفذ أنشطة فنية. وقد عجز إحلال المستشارين الإقليميين بصورة مخصصة الغرض في إطار وحدة التنسيق عن خلق التداؤب المطلوب بين برنامج العمل الأساسي والخدمات الاستشارية الإقليمية التي تمت الموافقة عليها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢١) من الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤٨ - وعلى الرغم من أن لجميع المستشارين الإقليميين خطط عمل فردية وتم تقييمهم منذ عام ٢٠٠١. بموجب نظام تقييم الأداء بالأمم المتحدة، قدم تقرير موحد عن أدائهم إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا. وبناء على ذلك، لا يوجد أي أساس لتأكيد أو تعديل الاستراتيجية للخدمات الاستشارية الإقليمية.

٤٩ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد استخدمت مستشارين إقليميين يزيد عددهم عن المستوى المأذون به. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، كان من بين موظفي اللجنة تسعة مستشارين إقليميين، إلا أنه قد أدرجت اعتمادات لدفع أجور سبعة فقط منهم في الميزانية. وقد تمت معالجة هذا النقص باستخدام أموال من ميزانية سفر المستشارين الإقليميين، مما قلص من أنشطة الدعم الميداني. وتوزع اللجنة أيضا بعض المستشارين الإقليميين لأداء مهام تمول من الميزانية العادية.

٥٠ - وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإلحاق المستشارين الإقليميين وظيفيا إما بالشعب الفنية وإما إلى مكتب الأمين التنفيذي، في حالة المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل التمييز على أساس نوع الجنس أو التنمية المستدامة. وينبغي أن توحد اللجنة برامج عمل المستشارين الإقليميين وترصدها وتعد تقريراً موحداً عن أدائهم. وينبغي أن تكفل عدم تجاوز عدد المستشارين الإقليميين الميزانية المخصصة للخدمات الاستشارية الإقليمية، مع مراعاة جميع الاحتياجات المتعلقة بالسفر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود لكفالة ممارسة المستشارين الإقليميين المهام المأذون بها لهم. وقد قبلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه التوصيات وذكرت أن التقرير عن عمل المستشارين الإقليميين متاح حالياً على موقعها على شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك يجري حالياً تجميع وتوحيد خطط عمل المستشارين الإقليميين.

## سابعا - إدارة البرنامج الفرعي للإحصاءات

٥١ - يشكل البرنامج الفرعي للإحصاءات الأساس لتطوير القدرة الإحصائية للأقاليم. وتشكل الإحصاءات الإقليمية مدخلا هاما في صنع السياسات الوطنية والتعاون الإقليمي. وتؤكد كذلك أهمية هذا البرنامج الفرعي لأن جميع اللجان الإقليمية الخمس لديها هيئات حكومية دولية في هذا المجال. ومع ذلك، يشعر المكتب بالقلق لعدم قيام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء شعب إحصاءات منفصلة تزود بأدنى عدد فعال من الإحصائيين لضمان معايير منهجية في منطقة كل منهما. ويرى المكتب أنه ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا النظر في ضرورة إنشاء شعب إحصاءات منفصلة من هذا القبيل لتعزيز استراتيجيتهما ونواتجهما الإحصائية وتحسين ضمان المعايير المنهجية في منطقة كل منهما.

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٥٢ - ونتيجة لإعادة تشكيل اللجنة، تم تحقيق اللامركزية في الأنشطة الإحصائية باللجنة. وقد تم حل شعبة الإحصاءات وإعادة توزيع موظفيها على الشعب الفنية من أجل إدماج خبرتهم الفنية والإحصائية فيها. وقد استعيض عن الشعبة بوحدة تنسيق الإحصاءات، ويرأسها وكيل الأمين التنفيذي. وتتمثل المهام الأساسية للوحدة في العمل كجهة تنسيق إقليمية للدول الأعضاء، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والإقليمية الأخرى، وتنظيم وتنسيق اجتماعات اللجنة الإحصائية الحكومية الدولية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة التوجيهية للإحصاءات المشتركة بين الشعب. ووجد المكتب أن استثمار الموارد في البرنامج الفرعي للإحصاءات والنواتج الناجمة عن ذلك آخذة في الازمحل. وعلاوة على ذلك، أوقف عقد المستشار الإقليمي للإحصاءات الوطنية ولم يتم استخدام من محل.

٥٣ - وتناولت خطة إعادة التشكيل المذكورة في الفقرة السابقة مسائل التنسيق وجهات التنسيق. بيد أن المكتب يرى أن عدم وجود شعبة إحصاءات كاملة الصلاحية ذات رئاسة فنية خاصة بها تحرم اللجنة من استراتيجية عامة بشأن التطوير الإحصائي في المنطقة. ونظرا للتدهور في استثمار الموارد والنواتج في هذا المجال، وندرة المشاريع في الدول الأعضاء، والافتقار إلى خطة استراتيجية للإحصاءات، أوصى المكتب بإعادة تقييم تحقيق لا مركزية شعبة الإحصاءات وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي تقديم تقرير عن أثر إعادة تشكيل الشعبة في

دورة اللجنة المقبلة وينبغي اتخاذ مقرر بشأن ما إذا كان سيستمر الترتيب الحالي أو يعاد إنشاء شعبة إحصاءات مركزية.

٥٤ - وذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن تحقيق لا مركزية شعبة الإحصاءات يرمي إلى ما يلي: '١' الجمع بين تداؤب الخبرة الفنية والإحصائية؛ '٢' وتنسيق الاختلافات بين شعبة الإحصاءات والشعب الفنية؛ '٣' وإنتاج إحصاءات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المعينة من أجل إتاحة التحليل المتعمق واتخاذ توصيات ذات صلة بالسياسات. وعلاوة على ذلك، تمت كفالة سلامة البرنامج الفرعي المعني بالإحصاءات عن طريق إنشاء لجنة توجيهية تخدمها وحدة تنسيق. ولم تتعرض للخطر الموارد المتاحة للبرنامج الفرعي للإحصاءات ولا نوعية نواتجه. وترى اللجنة أن من السابق لأوانه الحكم على صحة تحقيق لا مركزية المهام الإحصائية لديها. وبالمثل، من السابق لأوانه التوصية بعكس ترتيب وافقت عليه الدول الأعضاء فيها ووضع موضع التنفيذ قبل أقل من عام. وينبغي أن يحدد رصد وتقييم الأداء الراهن الإجراءات التالية في هذا الشأن. وكرر المكتب توصيته بإمكانية إعادة تقييم ترتيب الإحصاءات اللامركزية الجديد بالتشاور مع الدول الأعضاء، والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيتيح هذا للدول الأعضاء استعراض أعمال الترتيب الجديد في الدورة القادمة للجنة.

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥٥ - منذ عام ٢٠٠٢، أسند عنصر الإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى شعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لديها. وعهد بجميع أنشطة بناء قدرات مقرر اللجنة في مجال الإحصاءات إلى مستشار إقليمي واحد، وقد ظلت وظيفة الموظف الإحصائي شاغرة في معظم المكاتب دون الإقليمية لفترات زمنية طويلة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح عدم كفاية الرصد تأخير العديد من الأنشطة وترحيلها من فترة السنتين السابقة. وعلى سبيل المثال، تطبع الحولية الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠٠١، في ذات الوقت الذي تطبع فيه حولية عام ٢٠٠٢. وعقب استفسارات المكتب عن جدوى بعض هذه الأنشطة (مثل نشر الحولية الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠٠١ في عام ٢٠٠٣)، قررت اللجنة عدم مواصلة ذلك. ويرى المكتب أن اللجنة، ينبغي أن تقيّم مع الدول الأعضاء الاحتياجات في مجال الإحصاءات وتستعرض الاستراتيجية الحالية لأمانة اللجنة.

٥٦ - وأكدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الإحصاءات تشكل جزءاً حيوياً من برنامج عملها واعترفت بأن الإحصاءات لم تتقدم إلى ذات المدى الذي بلغته مجالات أخرى. واعترفت اللجنة أيضاً بأنه على عكس ما قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في منطقتيهما، لم تتمكن من تولى دور القيادة في برنامج المقارنات الدولية، الذي تمثل الهدف منه في أفريقيا في اتخاذ مبادرة شاملة لبناء القدرات الإحصائية على صعيد المنطقة. وتذكر اللجنة بشدة أنها قد قصرت عن بلوغ توقعات الدول الأعضاء منها. ومن أجل كفالة أن تصبح اللجنة في مكانة قوية تتيح لها الوفاء بالمتوقع منها، سيقوم الأمين التنفيذي شخصيا بتوجيه برنامج عمل الإحصاءات على مدى الأشهر القليلة التالية. وستحدد اللجنة أيضا الاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أنها اتخذت خطوات للاستجابة أكثر للدول الأعضاء عن طريق إنشاء المجلس الاستشاري المعني بالإحصاءات في أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وذكرت اللجنة كذلك أنها قد ظلت تعمل بنشاط، تحت قيادة الأمين التنفيذي، من أجل تعزيز برنامج الإحصاءات لديها، كما يتجلى ذلك في اشتراك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في رعاية محفل التطوير الإحصائي في أفريقيا، الذي سيعقد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة حاليا بتعيين موظفين لثلاث وظائف إحصائية سيتم شغلها في غضون ثلاثة أشهر.

## ثامنا - رصد المنشورات

٥٧ - شكلت المنشورات حوالي ١٢ في المائة من مجموع النواتج المقررة للجان الإقليمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وشملت هذه منشورات رائدة رئيسية حسب الموضوع أو المضمون، بينما وثقت منشورات أخرى نتائج اجتماعات وندوات واتفاقات وأنشطة تعاون تقني. ووجد المكتب عدم وجود آلية محددة فيما بين اللجان الإقليمية لتصنيف منشور كمنشور "رائد". وبالمثل، لا توجد معايير محددة لتقييم نوعية المنشورات، وتوقيت إصدار المنشور الرائد، وتنفيذ عمليات استعراض الأقران، أو تكوين جماهير القراء. ويلزم أيضا تنسيق السياسات بشأن الحصول على المنشورات وتزليل الوثائق من مواقع الشبكة.

## اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥٨ - أشار المكتب أنه لم يستعرض خبراء مستقدمون من منطقة أفريقيا المنشور الرائد السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٢"، استعراض الأقران بما يكفي، ويشكل هذا اختلافا عن الممارسة السابقة. وبدلا من ذلك، قدم التقرير لاستعراض الأقران إلى الخبراء في البنك الدولي وجامعتين. وأوصى المكتب بأن

يستعرض خبراء أفرقة التقرير في استعراض الأقران وأن توضح طرائق استعراض الأقران لتلافي عدم تكرار حدوث حالات من هذا القبيل.

٥٩ - ووافقت اللجنة على توصيات المكتب وأجرت عملية استعراض أقران أشمل للتقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٣، بما في ذلك استعراض خبراء من أفريقيا له. ولاحظت اللجنة أنه قد تم استعراض التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٢ استعراض الأقران على نطاق أوسع مما ذكر في الاستنتاج الذي توصل إليه المكتب؛ وفي الواقع، نوقش في اجتماع الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، الذي شمل ممثلين من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب المستشار الخاص لأفريقيا، وممثلو دولتين عضوين في صندوق النقد الدولي ومنظمات فكرية جامعة مختلفة. وفي اجتماع آخر استضافته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقر الأمم المتحدة، خضع التقرير مرة أخرى لاستعراض الأقران من جانب خبراء. ولاحظت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن عدم خضوع التقرير لاستعراض الأقران من الخبراء الأفارقة يشكل حدثاً منفرداً. ومنذ ذلك الحين، خضعت جميع المنشورات الرائدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا" لعملية مشددة من استعراض الأقران وشملت دائماً استعراضاً أجراه خبراء أفرقة وأفرقة خبراء مخصصة الغرض في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٠ - لاحظ المكتب عدم وجود مواعيد محددة لإصدار المنشورات المتكررة، رغم وجود مواعيد إصدار متوقعة في حالة التقارير الرائدة واستعراض اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مجلة فصلية). وبصورة عامة، تم التقيد بأشهر الإصدار المتوقع عدا في حالة "مذكرات سكانية"، إذ لم يصدر عددا حزينان/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلا حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ينبغي للجنة أن تحدد تواريخ مستهدفة لإصدار منشوراتها المتكررة الرئيسية، لا سيما تقاريرها الرائدة، كي يتسنى لها رصد حسن توقيت صدورها.

٦١ - ولاحظ المكتب أيضاً أن سياسة اللجنة تتمثل في إجراء استعراض أقران داخلي لمنشوراتها الرئيسية مثل التقارير الرائدة. ولا يجري استعراض أقران خارجي إلا فيما يتعلق باستعراض اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المذكور أعلاه، على أساس غير رسمي غير مدفوع. واستجابة لاقتراح المكتب بشأن أداء استعراض أقران خارجيين لجميع المنشورات الرئيسية، ذكر موظفو اللجنة أن اللجنة تفتقر إلى الموارد اللازمة لترتيب إجراء هذه الاستعراضات. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إجراء هذه الاستعراضات

أن يؤخر تجهيز وإصدار منشوراتها، لا سيما حيث أن استعراضات الأقران الخارجيين تجري على أساس غير رسمي غير مدفوع. وأوصى المكتب بتحديد تواريخ مستهدفة لإصدار المنشورات المتكررة الرئيسية التي تصدرها اللجنة، لا سيما تقاريرها الرائدة، لتيسير رصد حسن رصد توقيت صدورها وجعل استعراضات الأقران الخارجيين لمنشوراتها إلزاميا. وينبغي أيضا توفير أموال لدفع تكلفة هذه الاستعراضات لكفالة نوعية المنشورات وحسن توقيت صدورها.

٦٢ - وقبلت اللجنة توصية المكتب، إلا أنها ذكرت أن تواريخ إصدار منشوراتها الرائدة تتقرر سلفا وتم بصورة عامة التقيّد بها مع درجة تباين طفيفة فقط. وينبغي إتاحة أموال لإجراء استعراضات رفيعة المستوى قدر الإمكان رهنا بالظروف. وأجرت لجنة المنشورات باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في اجتماعها في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، استعراضا لآلياتها لكفالة جودة جميع منشوراتها.

#### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

٦٣ - لاحظ المكتب عدم وجود تواريخ محددة لإصدار منشورات اللجنة المتكررة، أو وجود فهم واضح للتقارير الرائدة من جانب الشُعَب الفنية. ولا توجد لدى اللجنة سياسة تتطلب استعراض أقران داخليين أو خارجيين لمنشوراتها لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد خطة لتقديم منشورات وتوجيهها إلى قسم شؤون المؤتمرات. ونتيجة لذلك، لاحظ المكتب أن ٤٦ في المائة من المنشورات قد قدم إلى القسم في الأشهر الأربعة الأخيرة من فترة السنتين، مما يؤدي إلى تأخير حتمي في تجهيزها. وعلاوة على ذلك، لم يتم قسم شؤون المؤتمرات بتحرير سوى ٥١ في المائة من المنشورات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، أنجزت الترجمة، في ١٢ حالة، دون أي تحرير. وفي النهاية، لاحظ المكتب أن تشكيل موقع اللجنة على شبكة الإنترنت لا يسمح بالتزليل التلقائي لوثائقها.

٦٤ - وأوصى المكتب اللجنة بأن ترصد وتقدم تقارير دورية عن نوع وحجم جماهير قراء منشوراتها، وتحديد منشوراتها الرائدة، وتحديد مواعيد مستهدفة محددة لإصدارها للحفاظ على حسن توقيت صدورها وتحسين خدمة المتعاملين معها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون استعراضات الأقران الخارجيين إلزامية وتشمل، كحد أدنى، المنشورات الرئيسية للجنة، مثل تقاريرها الرائدة. وينبغي استعراض الأقران داخليا للمنشورات المتبقية قبل توزيعها. وينبغي توفير اعتماد في الميزانية لاستعراضات الأقران الخارجيين من أجل دفع تكاليف هذه الاستعراضات من أجل كفالة جودة منشورات اللجنة وحسن توقيت

صدورها. وينبغي للجنة أيضا أن تضع خطة لتقديم المنشورات وتوجيهها داخليا من أجل تلافي تراكمها في الأشهر القليلة الأخيرة من فترة السنتين. وفي النهاية، ينبغي تحرير جميع المنشورات قبل ترجمتها وينبغي أن يتيح موقع اللجنة على شبكة الإنترنت التزليل الآلي للمنشورات.

٦٥ - وقبلت اللجنة تقييم المكتب والتوصيات المتعلقة به. وستنسق اللجنة مع اللجان الإقليمية الأخرى وإدارات الأمم المتحدة تطبيق أفضل الممارسات من أجل تحسين نوعية منشوراتها. وستجري إدارة ذلك في حدود الموارد المتاحة وسيدرج اعتماد في الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، وخلال عام ٢٠٠٤، ستبادر اللجنة إلى إجراء عملية استعراض أقران داخليين لمنشوراتها المتكررة وعملية استعراض أقران خارجيين لمنشوراتها الرائدة، وفقا للإجراء والمعايير التي ستوضع في هذا الشأن. وستحاول اللجنة التقيد بالأطر الزمنية المخططة والتواريخ المستهدفة لنواتج برنامج عملها. وستضع اللجنة أيضا خطة وجدولا زمنيا لتقديم المنشورات للتجهيز والإنتاج الداخليين، وسترتب للتزليل التلقائي لمنشوراتها من موقعها على شبكة الإنترنت.

## تاسعا - التوصيات

٦٦ - تعالج توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المسائل المشتركة بين اللجان الإقليمية والتي تنبع عموما عن مراجعة حسابات فردية سابقة للجان الإقليمية. وفي حين علقت لجنتان إقليميتان على التوصيات ورحبت بها كما أُدمجت في التقرير، لم تقدم اللجان الأخرى أي تعليقات محددة عليها. ويدرك المكتب أنه ينبغي إجراء المزيد من المناقشات بشأن التوصيات الواردة هنا فيما بين اللجان الإقليمية وينبغي أن يتخذ الأمناء التنفيذيون لهذه اللجان ترتيبات محددة لتنفيذها. وسيرصد المكتب الترتيبات المحددة التي تُتخذ لتنفيذ هذه التوصيات.

### التوصية ١

٦٧ - ينبغي لمكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، بتوجيه من الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية، أن يجعل تقريره السنوي، المعنون "التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما" أكثر اقتضابا. ومن شأن هذا أن ييسر مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للروابط فيما بين عمل اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للتقرير أن يسلط الضوء بصورة محددة على مسائل السياسات والتنسيق كي ينظر فيها المجلس. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُنقل إلى بداية التقرير الفرع الرابع منه (الذي يلخص مناقشات الأمناء التنفيذيين بشأن



القضايا ذات الاهتمام المشترك). وعلاوة على ذلك، ينبغي لمقدمة التقرير أن تتضمن مقترحات تتعلق بترابط السياسات والتعاون فيما بين اللجان الإقليمية أنفسها وفيما بين اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى (AN/2003/459/01/001)\*، وذلك كي ينظر فيها المجلس ويعتمدها.

٦٨ - ووافق الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقصير التقرير السنوي وإعادة تنظيمه. ومن شأن هذا أن يعزز مداورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويحسن الروابط فيما بين اللجان الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

## التوصية ٢

٦٩ - ينبغي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية أن يطلبوا من مكتب دعم وتنسيق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي يخدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يقترح أن ينقل المجلس مناقشاته المتعلقة باللجان الإقليمية من جزئه العام إلى جزء خاص، مع تكريس يوم لإدماج الأبعاد الإقليمية في القضايا واسعة النطاق التي يُنظر فيها في محفل حكومي دولي عالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمشاركة اللجان الإقليمية أن تشمل الأمناء التنفيذيين وممثلي الآليات الحكومية الدولية الإقليمية، مثل رؤساء اللجان الإقليمية أو غيرهم من الممثلين المعيّنين. ومن شأن المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للجزئين الخاص ورفيع المستوى أن يعزز أيضاً حوار اللجان الإقليمية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (AN/2003/459/01/002).

٧٠ - أيد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية تأييداً تاماً توصية المكتب بتكريس يوم في شكل جزء خاص في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة القضايا المتعلقة باللجان الإقليمية. ومن شأن هذا أن ييسر إدماج أبعاد إقليمية في القضايا واسعة النطاق التي يُنظر فيها في محفل حكومي دولي عالمي. وفيما يتعلق بالمشاركة في الاجتماعات، فقد قدم الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية هذا المقترح أيضاً في تقريرهم السنوي لعام ١٩٩٩ كإجراء لتحسين العلاقة الهيكلية فيما بين اللجان الإقليمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكرروا ضرورة نشدان تحقيق ذلك مع مكتب المجلس.

\* تشير الرموز الواردة بين قوسين في هذا الفرع إلى رمز داخلي يستخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتسجيل التوصيات.

### التوصية ٣

٧١ - ينبغي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية أن يجرؤوا إعادة تقييم شاملة لجهازهم الحكومي الدولي من أجل تبسيط العمليات وتلافي الازدواج. وينبغي أن تُعرض على الدول الأعضاء التوصيات المتعلقة بإعادة تنشيط ودعم الكيانات التي يمكن أن تكون مفيدة وتغيير محور تركيز الكيانات الأخرى التي كانت خاملة، وذلك كي تنظر فيها. وينبغي للأمناء التنفيذيين أن يستعرضوا بصورة محددة التقيد العام والفعالية العامة لهيئاتهم الحكومية الدولية المعنية، مع التركيز بصورة خاصة على ما يلي: '١' توحيد القواعد والإجراءات لإنشاء هذه الهيئات (عما في ذلك الهيئات الفرعية)؛ '٢' والاستعراض والرصد المنتظمين لمشاركة أعضاء اللجان الإقليمية؛ '٣' وتوضيح الولايات لتلافي التداخل فيما بين الهيئات المختلفة؛ '٤' وإعادة النظر في ولايات الهيئات غير الفنية؛ '٥' وتحقيق التوافق بين هذه الهيئات والشُعَب الفنية التي تُخدمها؛ '٦' وتقديم تقارير منتظمة ومتابعة منتظمة للتوصيات التي تقدمها الهيئات الحكومية الدولية. وينبغي إدراج نتائج هذا الاستعراض في تقرير "التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما". وسيتيح هذا إجراء استعراض متكامل لأثر الهيئات الحكومية الدولية في مختلف المناطق وتيسير تبادل أفضل الممارسات فيما بين جميع اللجان الإقليمية (AN/2003/459/01/003).

٧٢ - وقد وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة محددة على هذه التوصية. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا على التوصيات ذات الصلة التي قُدمت أثناء مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحسابات منفردة سابقة، إلا أنهما لم يعلقا بصورة محددة على التوصية التي أدمجت في هذا التقرير. ولم تعلق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على هذه التوصية.

### التوصية ٤

٧٣ - ينبغي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية أن يكفلوا توافق الجداول الزمنية لدوراتها السنوية أو دوراتها التي تُعقد كل سنتين مع تقديم بيانات الخطة البرنامجية لفترة السنتين (وهي من مكونات الإطار الاستراتيجي) أو الميزانيات البرنامجية المقترحة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في المقر (AN/2003/459/01/004).

٧٤ - وذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أنه إذا ارتئي استعراض الهيئات الحكومية الدولية لكل من الخطة البرنامجية لفترة السنتين (وهي من مكونات الإطار الاستراتيجي) والميزانيات البرنامجية، سيتعين أن تعقد اللجان الإقليمية دورات سنوية. وقد

استند ردها على مشروع توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أُعيدت صياغته حالياً لمراعاة قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، كما نوقش في الفقرة ٢٣ أعلاه. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على هذه التوصية وذكرت أنها تمثل لها بالفعل. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوصية ذات الصلة التي قُدمت أثناء مراجعة حسابات منفردة سابقة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلا أنها لم تعلق بصورة محددة على التوصية التي أُدمجت في هذا التقرير. ولم تعلق اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على هذه التوصية.

### التوصية ٥

٧٥ - ينبغي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية أن يوافقوا على سياسة مشتركة فيما يتعلق بالتقييمات الذاتية وذلك من أجل ما يلي: '١' يمكن تنسيق نهج وإجراءات تقييم، وخاصة فيما يتعلق بتخطيط واختيار الكيان الذي سيُقيم، ونطاق التقييم ومنهجيته واستنتاجاته وتوقيتته وتكاليفه؛ '٢' وتكفي دورتها وعمقها لأن تشمل جميع برامج العمل والأجزاء المكونة لها دورياً؛ و'٣' ويمكن رصد التوصيات الناشئة عن هذه التقييمات وتقديم تقارير عنها إلى الأمناء التنفيذيين من أجل إجراء تحسينات محددة على العملية. ووفقاً للتوجيه الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن رصد البرامج وتقديم تقارير عنها، ينبغي لاستنتاجات التقييم الذاتي أن تُدرج في متن التقارير المنتظمة التي تُقدم في إطار الميزنة القائمة على تحقيق نتائج (AN/2003/459/01/005).

٧٦ - ووافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على هذه التوصية. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا على التوصيات ذات الصلة التي قُدمت أثناء مراجعة حسابات منفردة سابقة أجراها المكتب، إلا أنها لم تعلق بصورة محددة على التوصية التي أُدمجت في هذا التقرير. ولم تعلق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على هذه التوصية.

### التوصية ٦

٧٧ - يوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه في مجال جمع الأموال، ينبغي وجود جهة تنسيق داخل كل لجنة إقليمية من أجل ما يلي: '١' متابعة جميع اجتماعات جمع الأموال وعقودها وأنشطتها؛ '٢' وتنسيق وإعداد ومتابعة مؤتمرات إعلان التبرعات؛ '٣' والاحتفاظ بقاعدة بيانات لجميع المشاريع التي تحتاج إلى جمع أموال؛ '٤' وإعداد تقرير فصلي عن التقدم المحرز في أنشطة جمع الأموال للأمناء التنفيذيين، مع تعميمه على جميع رؤساء الشعب؛

٥' وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في جهود جمع الأموال (AN/2003/459/01/006).

٧٨ - ووافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على ضرورة تحديد جهة تنسيق لجمع الأموال في كل لجنة إقليمية. وذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مرة أخرى أنها لا تشترك في جمع أموال لمشاريع محددة وأن التوصية لا تنطبق بناء على ذلك على حالتها. ووافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على التوصية ذات الصلة التي قدمت أثناء مراجعة حسابات منفردة سابقة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلا أنها لم تقدم تعليقاً محدداً على التوصية التي أدرجت في هذا التقرير. ولم تعلق اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على هذه التوصية.

### التوصية ٧

٧٩ - ينبغي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بتوظيف مستشارين إقليميين، ووضع خطط عمل ورصد جميع الأنشطة الاستشارية الإقليمية وتقديم تقارير عنها وتقييمها، وذلك كي يتسنى تحسين إدماج الخدمات الاستشارية الإقليمية لدى كل منها في برامج عمل شعبها الفنية ومن ثم تحقيق أقصى أثر مواضيعي (AN/2003/459/01/007).

٨٠ - ووافقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على هذه التوصية ورحبت بفرصة تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة المستشارين الإقليميين. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على التوصية ذات الصلة التي قدمت أثناء مراجعة حسابات منفردة سابقة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، إلا أنها لم تعلق بصورة محددة على التوصية التي أدرجت في هذا التقرير. ولم تعلق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على هذه التوصية.

### التوصية ٨

٨١ - وينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراض ما إذا كان من شأن إعادة إنشاء شعب إحصاءات منفصلة، تزود بأدنى عدد فعال من الإحصائيين، أن يعزز استراتيجيتها ونواتجها الإحصائية ويحسن ضمان المعايير المنهجية في منطقة كل منها. ومن شأن تبادل أفضل الممارسات فيما بين اللجان الإقليمية أن يسهم في هذا التقييم (AN/2003/459/01/008).

٨٢ - وعُلِّقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ذلك بأنها تقوم باستكشاف خيارات مختلفة لتعزيز برنامجها الفرعي للإحصاءات. ولم تقبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا هذه التوصية، وذكرت أن من السابق لأوانه '١' الحكم على صحة تحقيق لأمركزية المهام الإحصائية لديها؛ و'٢' التوصية بالرجوع عن ترتيب وافقت عليه الدول الأعضاء فيها ووضع موضع التنفيذ قبل أقل من عام. وكرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيته بإمكانية إعادة تقييم ترتيب الإحصاءات اللامركزية الجديد بالتشاور مع الدول الأعضاء والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيتيح هذا للدول الأعضاء استعراض عمل الترتيب الجديد في الدورة القادمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

### التوصية ٩

٨٣ - وينبغي للأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية إنشاء آلية من أجل ما يلي: '١' تقييم نوعية المنشورات؛ '٢' وتصنيف منشور كمنشور "رائد"؛ '٣' وتنسيق توقيت إصدار المنشورات الراضة؛ '٤' وتنفيذ عمليات استعراض الأقران؛ '٥' وتقييم تكوين جماهير القراء؛ '٦' وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويمكن أن يتيح هذا للجان الإقليمية تحسين نشر المعلومات على مناطق كل منها، وتحسين إمكانية الحصول على منشوراتها وتوحيد السياسات من أجل تنزيل وثائقها (AN/2003/459/01/009).

٨٤ - ووافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على هذه التوصية. وعُلِّقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة محددة على ذلك بأنها في غضون عملية استعراض برنامج الاتصالات لديها بالكامل، مع التشديد بصورة خاصة على إصدار المنشورات، وأنها تتطلع إلى تبادل أفضل الممارسات مع اللجان الإقليمية الأخرى. ووافقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوصية ذات الصلة التي قُدمت أثناء مراجعة حسابات منفردة سابقة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلا أنها لم تعلق بالتحديد على التوصية التي أدمجت في هذا التقرير. ولم تعلق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا على هذه التوصية.

(توقيع) ديليب ناير

وكيل الأمين العام

مكتب خدمات الرقابة الداخلية